مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

قطاع الإستثمار في سلطنة عمان وأبعاده الإقتصادية

Set up a list in the Omani tab and create a list

مسلم بن سالم بن محمد العوائد *

قسم القانون العام، كلية الحقوق – جامعة ظفار(سلطنة عمان)، malawaid@du.edu.om

تاريخ ارسال المقال:2020/10/26	تاريخ القبول:2020/11/07	تاريخ النشر:2020/12/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

تطرق البحث إلى دراسة قطاع الإستثمار في سلطنة عمان وأبعاده الإقتصادية، حيث تمحور البحث حول إبراز أهمية قطاع الإستثمار ومقوماته، ومدى تأثير هذا القطاع على الحياة الإقتصادية بشكل عام، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المقومات الإستثمارية وتوضيح المزايا الإستثمارية في السلطنة، كما أبرز الباحث دور القطاع الإستثماري في سلطنة عمان من كافة جوانبه.

حيث قسم الباحث الدراسة إلى المقدمة التي إستعرض فيها الأهمية والأهداف ومشكلة البحث والفرضيات، ثم تناول في المبحث الأول الإطار النظري للإستثمار، بعد ذلك تناول بالمبحث الثاني التطور الإقتصادي في السلطنة وعلاقته بالإستثمار، وفي المبحث الثالث ركز الباحث على المؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان، محللاًالنتائج العينات التي شملتها الدراسة، والمنقسمة إلى التوجه العام للمستثمرين من جهة، والمؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان من جهة أخرى.

Summary:

This research paper aims to study the investment sector and its economic dimensions in the Sultanate of Oman, as it highlights the importance of the investment sector and its components, as well as the impact of this sector on the economic life in general. In addition, the study sheds light on the investment components and advantages in Oman, focusing on the role of the investment sector in Oman in all its aspects.

The study is divided into a number of sections. In the introduction section the researcher reviews the importance of study, objectives of study, research problem and hypotheses. The first section discusses the theoretical framework on investment. The second section throws light on the economic development in Oman and its relationship to investment. The third section focuses on the initial indicators of the investment sector in Oman in addition to an analysis of the results of the samples included in the study, which are divided into the general orientation of investors on the one hand, and the preliminary indicators of the investment sector in Oman on the other hand.

مقدمة:

تتمتع سلطنة عمان بمقومات إستثمارية مشجعة سواءًللإستثمار المحلي أوالأجنبي،حيث أن الموقع الجغرافي المتميز للسلطنة والمطل على الممرات البحرية الدولية والإقليمية في ظل تواجد وشموخ الموانئ العمانية يفتح لها آفاق الإستثمار والتبادل التجاري الحر، كما تتميز السلطنة ببيئتها الإقتصادية المستقرة وبنيتها الأساسية الرصينة ومواردها البشرية المؤهلة التي تكفل سهولة وإنسيابية الإستثمار فيها، وتضع السلطنة الأطر والتشريعات القانونية لدعم هذا التوجه الإقتصادي المفتوح ولتشجيع الإستثمار الأجنبي الذي يزداد تنامياً مع إنضمام السلطنة لعدد من المنظمات الدولية بصفة عامة ولمنظمات التي تعنى بشؤون التجارية بصفة خاصة كمنظمةالتجارة العالمية وإتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

من هذا المنطلق نمة فكرة هذا البحث، حيث تناول الباحث دراسة قطاع الإستثمار في سلطنة عمان وأبعاده الإقتصادية، حيث تمحور البحث حول إبراز أهمية قطاع الإستثمار ومقوماته، ومدى تأثير هذا القطاع على الحياة الإقتصادية بشكل عام، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المقومات الإستثمارية وتوضيح المزايا الإستثمارية في سلطنة عمان، كما أبرز الباحث دور القطاع الإستثماري في سلطنة عمان.

حيث قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة إستعرض فيها الأهمية والأهداف ومشكلة البحث والفرضيات، ثم تناول في المبحث الأول الإطار النظري للإستثمار، بعد ذلك تناول في المبحث الثاني التطور الإقتصادي في السلطنة وعلاقته بالإستثمار، وفي المبحث الثالث تناول الباحث المؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان، فركز الباحث في هذا المبحث على نتائج العينات التي شملتها الدراسة، والمنقسمة إلى التوجه العام للمستثمرين من جهة وإلى المؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان.

أهمية قطاع الإستثمار:

تأتي أهمية عملية الإستثمار من كونها تقوم في تنمية الوضع الإقتصادي سواءً على المستوى الفردي أو مؤسسات القطاع الخاص أو على مستوى مؤسسات الدولة، من هنا يمكن إجمال تلك الأهمية التي تنتج عن الإستثمار،[1] فيما يلي:

1. تعتبر العملية الإستثمارية من العمليات الإقتصادية الفاعلة التي من شأنها العمل على رفع مستوى الدخل القومي مما ينعكس على الدخل الفردي ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد والعمل على تدني معدلات التضخم كما تعمل على رفع قدرة الأفراد في الحصول على ما يحتاجونه من السلع الأساسية بسهولة ويسر.
2. تعتبر العملية الإستثمارية أداة من أدوات التنمية الإجتماعية التي من شأنها العمل على تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل أمام الباحثين عن عمل في المجتمع مما ينعكس على السلوك الإجتماعي للفرد.
3. تعتبر العملية الإستثمارية من العوامل التي تعمل على توفير رأس مال كبير في الدولة مما يجعل منها مصدراً قوياً من مصادر التجارة الخارجية، والتي من خلالها تنشط الصادرات المحلية التي يقوم بها المستثمرون في حالة وجود إنتاجية كبيرة تفوق الإستهلاك المحلي.
4. تعمل العملية الإستثمارية على إيجاد فرص أمام الفنيين وذوي الإختصاص والعمالة الماهرة وإتاحة الفرصة لها في العمل والحد من هجرتها إلى الخارج.
5. توفير ما يحتاجه السوق المحلي من سلع وخدمات، وبأسعار مناسبة قد تكون أفضل وأجود من السلع التي يتم إستيرادها من الخارج.
6. زيادة في الإنتاج بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع متوسط نصيب الفرد وتحسن المستوى المعيشي المواطنين.
7. إيجاد بيئة ماهر من شأنها توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الوطنية القادرة على الإنخراط في القطاع الإستثماري بكفاءة عالية.

8. أنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللآزمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

أهمية البحث:

1. إبراز أهمية قطاع الإستثمار في سلطنة عمان، ومقوماته، ومدى تأثير هذا القطاع على الحياة الاقتصادية في البلد.
2. يتوقع أن تستنير الجهات الحكومية والخاصة المعنية بقطاع الإستثمار، بنتائج وتوصيات هذا المشروع البحثي، الذي يلامس الحياة العامة.

الأهداف العامة للإستثمار:

إن إدارة الإستثمار تهدف بالدرجة الأولى إلى إحداث التغيرات والتطورات لتساعد على التكيف مع الظروف المحيطة بالمجتمع، وبالدرجة الثانية إلى زيادة وتدفق الدخل القومي، ومكافحة البطالة من خلال تشغيل القوى العاملة الوطنية، وتوفير العملات الأجنبية لدعم ميزان المدفوعات والموارد المالية للدولة، وتوظيف أموال المدخرين، بالإضافة لتوفير البنية التحتية المناسبة للمجتمع، هذا من جهة الأهداف العامة للإستثمار، ومن جهة أخرى لا ننسي أن نأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي تحيط بالعملية الإستثمارية والمتمثلة في عدم التأكد من إنتظام العائدات بسبب عدم المعرفة التامة بالتنبؤات المستقبلية، كحالة النمو الإقتصادي مثلاً، حيث يجب وضع أولويات للمخاطر الإستثمارية حسب أعلى درجة في الخطورة[2].

لذا يعتبر قطاع الإستثمار من أهم قطاعات تشغيل الأموال، حيث يسعى المستثمرين دائماً إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها:

1. **تأمين المستقبل:**

يقوم بمثل هذا النوع من الإستثمارات الأشخاص الذين بلغوا سناً معيناً، ومقبلين على التقاعد حيث أن ميلهم نحو تأمين مستقبلهم يحملهم على إستثمار أموالهم كلها أو معظمهابهدف تأمين عائد متوسط ومضمون دورياً مع درجة ضعيفة من المخاطرة.

2. **تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول:**

هنا يهدف المستثمر ضمان تحقيق عائد جاري ومقبول مع نسبة زيادة —وإن كانت طفيفة – في رأس مال المستثمر على الدوام، حيث أن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر، مضافاً إليها العائد المحصل.

3. **تحقيق أكبر دخل جاري:**

من الطبيعي أن يركز المستثمر هنا ببالغ إهتمامه على الإستثمارات التي تحقق أكبر عائد حالي ممكن بغض النظر عن الإعتبارات الأخرى.

4. **حماية الأموال من إنخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم:**

عند ظهور مثل هذه الحالات يهدف المستثمر إلى تحقيق مكاسب رأسمالية، والعائدات الجارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة.

5. **تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة:**

المضاربونهم الذين يميلون إلى تحقيق مثل هذا الهدف، حيث يختارون الإستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها ما يترتب عن إختيارهم، إما بتحقيق توقعاتهم أو تخطئتها.

6. **حماية الدخل من الضرائب:**

المستثمر يهدف في هذه الحالة إلى الإستفادة من إستثماراته في الميزات الضريبية التي تمنحها التشريعات والقوانين والتعليمات الماليةالمطبقة في البلد، لأنه يعلم إذا قام بتوظيف إستثماراته في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية.

أهداف البحث:

1. تسلط الضوء على المقومات الإستثمارية في سلطنة عمان.
2. توضيح المزايا الإستثمارية في سلطنة عمان.
3. إبراز دور القطاع الإستثماري في سلطنة عمان.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث، في النقاط التالية:

1. عدم إستغلال الإستثمارات داخل البلد بما ينمي الإقتصاد القومي على كافة الأصعدة.
2. ضعف الإستثمارات الوطنية الكبيرة وإنعدام عنصر الثقة بين المستثمرين الوطنيين من جهة، وبينهم وبين المواطنين من جهة أخرى.
3. عدم وجود دراسة وافية عن قطاع الإستثمار في سلطنة عمان، تعمل على تصحيح المسار وتصويب الأخطاء الإستثمارية في البلد.

فرضيات البحث:

يركز هذا البحث على الفرضيات التالية:

1. عدم الإستغلال الأمثل لقطاع الإستثمار في سلطنة عمان، على الرغم من أن القطاع يعتبر من القطاعات الواعدة في تنويع مصادر الدخل القومي.
2. عدم التركيز على القطاعات الحيوية الإستثمارية من قبل المواطنين.
3. عدم منح المواطن محفزات إستثمارية من شأنها تحويل مجريات السوق في سلطنة عمان وصمودها أمام الإستثمارات الأجنبية.

منهجية البحث:

تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب والدراسات السابقة العربية والأجنبية، كما تم الإعتماد على نتائج التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان الذي إستهدف المهتمين بقطاع الإستثمار بالتركيز على المستثمر الفرد ومستثمر كشركة خاصة ومستثمر بالسندات والأسهم وعلى عامة الناس بما يمتلكونه من ثقافة في هذا القطاع الحيوي،حيث ركز الباحث على تحليلمفردات الاستبيان المقسم إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول الذي يقيس التوجه العام لمتلقي الاستبيان والمكون من خمسة أسئلة، والقسم الثاني والذين يقيس المؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان والمكون من خمسة عشر سؤال.

كلمات مفتاحية (مصطلحات):

(الإستثمار – الإستثمار المحلي – الإستثمار الأجنبي – الإقصاد – التنمية الإجتماعية – البنية التحتية – البطالة – الناتج المحلي – الناتج القومي)

المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار

أولاً: مفهوم الإستثمار:

يعني الإستثمار توظيف الأموال في مشاريع إقتصادية وإجتماعية وثقافية...الخ،من شأنها العمل على تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم، أو هي التضحية بالإستهلاك في الوقت الحالي أملاً في الحصول على عائدات أكبر في المستقبل.[3]

تبدأ فكرة الإستثمار من توفر فائض مالي لدى الأفراد أو المؤسسات الذي يزيد عن حاجتهم الإستهلاكية مع وجود رغبة في تنمية تلك الأموال الفائضة خاصة إذا توفرت العوامل المحفزة للفرد أو المؤسسة، مثل نسبة الأرباح والعائدات مع تدني نسبة المخاطرة في عمليات الإستثمار[4].

أصبح موضوع الإستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الإقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الإستثمار بجانبيه العيني والمالي[5].

تنطوي غاية الإستثمار على تحقيق عائد من خلال تعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة والتي تشمل إشباع الحاجات الأساسية والثانوية للإنسان، ويعرف ذلك على أنه التخلي عن الأموال الحالية، أي في الوقت الحالي إلى فترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر بهدف الحصول على التدفقات المالية والنقدية المستقبلية تساعده على تعويض النقص المتوقع في تلك الأموال أو عن المخاطر الناشئة عن إحتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوبة كما هو متوقع عنها.[6]

هنا يتضح جلياً بأن الإستثمار ما هو إلا رغبة من المستثمرين في تنمية أموالهم من خلال ممارسات تجارية ربحية في شتى القطاعات ووفق توجهات وقدرات وميول كل مستثمر، وحجم المال الذي سوف يدخل به في المشروع الإستثماري.

ثانياً: أنواع الإستثمار:

للإستثمار أوجه وأنواع يمكن من خلالها رفد الإقتصاد الفردي والمحلي والخارجي بالإنتاج الذي يؤدي إلى تحسين الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ومستوى الدخل والمعيشة في الدولة ومن هذه الأنواع:

1. **الإستثمار الوطني**:إن المستثمر من داخل الدولة يحتاج إلى قدرات وموارد بشرية تحتاج إلى مستوى معين من التدريب والتعليم والتقنيات العالية للوصول إلى أهداف الإستثمار الذي يطمح إليه المستثمر، كما يحتاج المستثمر المحلي إلى المعرفة التامة بقوانين الإستثمار المحلي وشروطه والمواصفات والمقاييس التي تتطلبها عملية الإستثمار في الدولة وحاجة السوق إلى المنتج المراد الإستثمار فيه ووضع الدراسة اللآزمة لجدوى العملية الإستثمارية.
2. **الإستثمار الأجنبي**:الإستثمار الأجنبي يعرف بأنه هو الإستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، حيث يتمثل في شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو مساهمة فيها، ونلاحظ أن التملك هنا تملك لأصول مادية ملموسة مما يعطي المؤسسة أو الدولة المستثمرة قوة وحق في المشاركة في الشركة.[7]
3. **الإستثمار الحقيقي**:الإستثمار الحقيقي هو الإستثمار الذي يضيف قيمة إنتاجية في الناتج المحلي ويضيف إلى الدخل القومي الإجمالي من خلال الزيادة التي تضاف إلى السلع والخدمات في الموارد المتاحة والتي يتم تشغيلها والإستفادة منها بشكل مباشر، فهو ريادة حقيقية في الإنتاجية للسلع والخدمات التي يمكن أن نلتمسها بشكل مباشر.[8]
4. **الإستثمار المالي**:يعتمد الإستثمار المالي على الإستثمار في الأسهم والسندات وأذونات الخزانة،،،الخ.
5. **إستثمار مباشر**:وهو الإستثمار في جميع أنواع المشاريع بإستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم من الدولة للمستحقين عبر تجار مستثمرين.
6. **إستثمارات غير مباشرة**: وهي الإستثمارات التي تتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الإقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.
7. **الإستثمار الحكومي**:أي إستثمارات لدولة وهو الإستثمار الحكومي بخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، والإتجاه السياسي القائم فيها.
8. **الإستثمار الخاص**:وهو إستثمار القطاع الخاص الذي يعمل على تطوير المشروعات الفردية أو العائلية المحصور إستثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عدداً من المستثمرين من مختلف الشرائح الإجتماعية، والذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

ثالثاً: العوامل المشجعة على الإستثمار:

نعم يجب أن تكون هناك عوامل مشجعة للإستثمار وأهم هذه العوامل السياسة الإقتصادية التي يجب أن تتسم بالوضوح والإستقرار، وأن تنسجم مع القوانين والتشريعات، ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة،

فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين أيضاً يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة.

إن الإستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تحمي وتعطي الحرية في نفس الوقت، ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الإستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الإستثمار لا يتحقق في قانون وإن أحتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والإستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الإقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتوجات من ناحية أخرى، وهذا من الممكن أن يتوقف على:

- ♦ إعادة توزيع الدخل، مع زيادة حصة الرواتب والأجور.
- ♦ تشجيع وتحفيز نشاط التصدير وإزالة كافة العقبات التي تعترضه.
- ♦ تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الإستثماري، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للمستثمرين بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتوجات بالمنافسة الخارجية.
- ♦ الظروف الإقتصادية الخارجية ودورها في الإستثمار الداخلي، مثل أسعار الفائدة العالمية، ومعدل الأرباح، وحرية خروج رأس المال، ونقل الملكية....الخ.

المبحث الثاني: التطور الإقتصادي وحوافز ومقومات الإستثمار في سلطنة عمان

أولاً: التطور الإقتصادي.

لقد شهدت سلطنة عمان تنمية إقتصادية وإجتماعية خلال فترة النهضة المباركة، عندما تم إكتشاف النفط والثروات الطبيعية الأخرى الكامنة في باطن الأرض، حيث عملت الحكومة على إستخراجها وتسويقها دولياً، وقد تمخض عن ذلك إنشاء مناطق إمتياز لتنقيب عن النفط والغاز وكذلك المعادن بكافة أنواعها علاوة على الإستثمارات في المحاجر والكسارات مما فتح آفاق أمام التجار والمستثمرين لتحرك بوتيرة متسارعة لتصبح سلطنة عمان أكبر مصدر لخام الجبس في العالم خلال الأعوام 2017-2018-2019 على التوالي.

من جهة أخرى فإن التطور الإقتصادي في سلطنة عمان نهض نهوض غير مسبوق في فترة قصيرة جداً على كافة الأصعدة، سواءاً على مستوى الداخلي أو على مستوى التصدير والإستيراد، الأمر الذي شجع المستثمرين المحليين والدوليين على الإستثمار في سلطنة عمان.

حيث تتمتع سلطنة عمان بمقومات إستثمارية من شأنها تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وتسهيله، فالموقع الجغرافي المتميز والمطل على ممرات بحرية دولية وإقليمية في ظل تواجد وشموخ الموانئ العمانية يفتح لها آفاق الإستثمار والتبادل التجاري الحر، كما تتميز السلطنة ببيئتها الإقتصادية المستقرة وبنيتها الأساسية الرصينة ومواردها البشرية المؤهلة التي تكفل سهولة وإنسيابة الإستثمار فيها، وتضع السلطنة الأطر والتشريعات القانونية لدعم هذا التوجه الإقتصادي المفتوح ولتشجيع الإستثمار الأجنبي الذي يزداد تنامياً مع إنضمام السلطنة لعدد من المنظمات الدولية بصفة عامة ولمنظمات التي تعنى بشؤون التجاريكمنظمةالتجارة العالمية وإتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى[9].

الجدير بالذكر بأن عدد شركات الإستثمار الأجنبي بلغ عددها 10392 شركة بنهاية عام 2018م، في حين أن وزارة التجارة والصناعة كونها الجهة المسؤولة عن التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، فإنها مستمرة في تقديم التسهيلات لجميع المؤسسات والشركات المحلية والأجنبية والعمل على جذب الإستثمارات إلى السلطنة،لذا تعمل جاهدة لأجل تحويل خدماتها إلى خدمات إلكترونية لتمكن المستثمرين من إنجاز معاملاتهم من دون تكبد أي عناء، وذلك من خلال نافذة إستثمر بسهولة.

ثانياً: حوافز تشجيع الإستثمار في سلطنة عمان.

يعد توفير الضمانات والحماية الكافية وتحسين الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي من أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي لذا تستهدف السلطنة جذب الاستثمارات الأجنبية بتوفير عدد من الحوافز منها:

- أسعار خدمات تنافسية.
- إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات: ويمكن تمديده وفق شروط معينة.
- لا توجد ضريبة دخل للأفراد.
- حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباحوخروجها من وإلى السلطنة وحرية التحويل للعملات الأجنبية مع ثبات سعر الصرف تقريباً.
- تملك للأجانب المستثمرينيبدأ من 70% ويصل إلى 100% بعد موافقة مجلس الوزراء الموقر.
- توفير خدمات المحطة الواحدة التي تساعد المستثمرين على الحصول على كل الإستفسارات والمعاملات التي يحتاجونها في أسرع وقت.
- السماح للشركات التي تقوم بتنفيذ أعمال عبر عقود أو إتفاقيات خاصة مع الحكومة بأن تقوم بتأسيس فرع أو فتح مكتب تمثيل تجاري في سلطنة عمان.
- السماحبتشكيل أكثر من كيان قانوني في السلطنة لتنظيم عمل المستثمر، ومن بينها شركات المساهمة العامة، وشركات المساهمة المغلقة وشركات محدودة المسؤولية والشركات القابضة.

ثالثاً: المقومات الإستثمارية في سلطنة عمان.

تمتاز سلطنة عمان بفرص إستثمارية كثيرة ومتنوعة وفي مختلف القطاعات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر {الخدمات اللوجستية، الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الصناعات الخشبية، صناعة الملابس، القري السياحية والمنتجعات، المجمعات التجارية والسكنية والمكتبية، الصناعات الخفيفة، الصناعات البلاستيكية، صيانة الآليات والمعدات الثقيلة والمتوسطة، مراكز الخدمات المختلفة، التعبئة والتغليف، خدمات النقل والتوزيع، خدمات النفط والغاز، مراكز التسوق، الأندية الإجتماعية والترفيهية، مراكز التعليم والتدريب قطاع التعليم وقطاع الصحة... الخ}.

بذلت سلطنة عمان مجهودات في سبيل التنويع الاقتصادي الذييتمركز على الصادرات والعمل على إستغلال وتصنيع مواردها الطبيعية لا سيما الغاز الطبيعي، وإلى زيادة القيمة المضافة لتلك الموارد حيث كثفت الحكومة جهودها للترويج لذلك وأثمرت تلكالجهود إلى توقيع إتفاقيات لإنشاء بعض المشاريع الصناعية الكبرى بمشاركة

رؤوس الأموال الأجنبية كمشروع البوليبروبلين ومشروع اليوريا والامونيا ومشروع الميثانول ومصهر الألمنيوم ومشروع الصلب والحديد وغيرها من المشاريعبالإضافة إلى مشروع الأسمدة في ولاية صور ومشروع شركة قلهات للغاز الطبيعي المسال، وغيرها من المشاريع الإستثمارية سواءاً المساهمة أو المملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب.

من هنا نجد بأن سلطنة عمان قد عملت على إيجاد فرص إستثمارية إيماناً منها بمبدأ التنويع الإقتصادي، وتحقيقاً للإستفادة القصوى من موقعها الإستراتيجي، وحرصاً على جني المنافع التي يحققها الإستثمار الأجنبي، فقد تبنت الحكومة فكرة إقامة بعض المناطق الصناعيةوالحرة والإقتصادية في أجزاء مختلفة من السلطنة، بهدف فتح آفاق أمام جميع المستثمرين سواءاً عمانيين أو أجانب، وهي:

أولاً: المناطق الصناعية:

سلطنة عمان شأنها شأن معظم دول العالم لديها مناطق صناعية عديدة، ولكن ما يميز هذه المناطق الصناعية أنها تقع جميعاًفي مناطق رئيسية وحيوية في البلد مثل "الرسيل، صحار، المزيونة، صور، البريمي، نزوي، ريسوت، سمائل" ولا زال جاري العمل علىإنشاء مناطق صناعية أخري مثل منطقتي "عبري، مسندم". الجدير بالذكر أن جميع تلك المناطق الصناعية تدار عن طريق هيئة مخصصة وهي المؤسسة العامة للمناطق الصناعية، حيث تمنح هذه الهيئة العديد من الإمتيازات للمستثمرين مما لها الأثر الإيجابي على تنشيط الإستثمار في قطاع الصناعة[10].

تنتهج سلطنة عمان هذه السياسة الاقتصادية بهدف تنويع مصادر الدخل من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد بيئة إستثمارية جاذبة ومناسبة للمستثمرين في تلك المناطق الصناعية.

ثانياً: المناطق الحرة في سلطنة عمان:

1. منطقة صحار الحرة:

تقع منطقة صحار الحرة حول ميناء صحار وتمتاز بتوافر العديد من الفرص والمزايا كموقعها الجغرافي المتميز، حيث تقع في مفترق الطرق بين أسيا وأوروبا، وهذا يعني أن المستثمرين في هذه المنطقة لن يواجهوا أي صعوبات إذا ما أرادوا تصدير المنتوجات إلى الأسواق الأسيوية والأوروبية وحتى الأفريقية، علاوة على قربها من إمارة دبي التجارية.

2. منطقة صلالة الحرة:

تقع منطقة صلالة الحرة في مدينة صلالة، وتمتاز هذه المنطقة بتوافر العديد من الفرص الإستثمارية كموقعها الإستراتيجي العالمي حيث يمكن النفاذ من خلالها الي أسواق المغرب والمشرق، عبر ميناء صلالة.

3. منطقة المزيونة الحرة:

تقع في جنوب غرب سلطنة عمان على الحدود مع الجمهورية اليمنية، وهي منطقة حرة تهدف إلى المساهمة في زيادة القيمة التنافسية لسلطنة عمان إقليمياً ودولياً في مجال جذب الإستثمارات المحلية والدولية وتنميتها.

ثالثاً: المناطق الاقتصادية في سلطنة عمان:

المنطقة الإقتصادية الخاصة بالدقم بمحافظة الوسطى:

تمتاز المنطقة الإقتصادية الخاصة بالدقمبموقعها الإستراتيجي الرائع وقربها من الأسواق الآسيوية الناشئة، فضلاً عن قربها من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والموارد الطبيعية الوفيرة في محافظة الوسطى، حيث أنها تشتمل على مناطق إقتصادية وخدمية متعددة وهي:

"المنطقة الصناعية الثقيلة والخفيفة، المطار، الميناء، الحوض الجاف، الأحياء السكنية، المنطقة السياحية والمنتجعات، مركز الأعمال التجارية، الخدمات اللوجستية ميناء الصيد والمدينة التعليمية".

فميناء الدقم يحقق نجاحات كبيرة ويجلب إستثمارات مميزة وسط كل التوترات التي تعصف بالمنطقة، ففي الوقت الذي تزداد فيه التوترات حول مضيق هرمز، يبرز ميناء الدقم الذي يعد جزءاً من مشروع المنطقة الإقتصادية الخاصة بالدقم، حيث يقع هذا الميناء على الساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عمان، ويطل على بحر العرب والمحيط الهنديويجنب الملاحة البحرية الدخول لمضيق هرمز، الأمر الذي يجعله مؤهلاً ليصبح واحداً من أكبر الموانئ في الشرق الأوسط على المدى الطويل، خاصة في ظل التوتر الذي تشهده منطقة الخليج.

الجدير بالذكر أنيقدمحوافز والمزايا للمستثمرين، من حيث الإعفاء الضريبي لمدة 30 سنة من بداية الأنشطة التجارية، وقابلية التجديد لمدة مماثلة، بالإضافة إلى ملكية أجنبية تصل إلى 100%، فضلاً عن الإعفاء من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المنصوص عليه في قانون الشركات التجارية والقوانين الأخرى، وعدم وجود أي قيود على العملات، وحرية إستيراد جميع أنواع السلع.

لذا يجب على المستثمر المحلي أو الأجنبي الراغب في إستثمار أمواله داخل السلطنة أن يدرس كافة المناطق الصناعية والحرة والإقتصادية دراسة جيدة ليختار من بينها المنطقة الأنسب لنوعية إستثماره ليضمن بذلك كسب ميزات إضافية من شأنها مساعدته على تحقيق النجاحات ورفع معدلات الأرباح.

المبحث الثالث: المؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان

أولاً: التوجه العام للمستثمرين الذين شملتهم هذه الدراسة:

تناول الباحث في هذا القسم التوجه العام للمستثمرين في سلطنة عمان من عدة جوانب وهي: العلاقة الإستثمارية، ثم القطاع الإستثماري الذي يفضله المستثمرون، بعد ذلك عرج الباحث على الخبرة في مجال الإستثمار، ثم المدة الزمنية المناسبة للإستثمار، وأخيراً التصنيف الإستثماري الذي يفضله المستثمرون، حيث أتت النتائج على النحو التالي:

1. العلاقة الإستثمارية:

يتضح من خلال الشكل البياني الذي يقيس العلاقة الإستثمارية، للمتلقين لاستبيان هذه الدراسة، بأن أغلب المهتمين بالشؤون التجارية والإستثمارية وبسير القضايا المالية في سلطنة عمان هم من عامة الناس أي غير مستثمرين ويشغلون نسبة 41% من محيط الدراسة، في حين يتضح بأن المستثمر الفرد هو الخيار الأمثل للعمانيين حيث يمثل ما نسبته 40%.

وبهاتين النتيجتين يتضح جلياً بأن التوجه الإستثماري للعمانيين يتجه نحو الإستثمار الفردي، أما الإستثمارات من خلال المؤسسات والشركات الخاصة والمساهمة، وكذلك المستثمرين بالسندات والأسهم لا يشغلون سوى 19% فقط من التوجه العام.

من هنا يستنتج بأن الفكر الإستثماري في سلطنة عمان لم ينضج بعد، ويحتاج إلى دعم هذا القطاع من قبل الحكومة خاصة في مجالي الإعلام وتحسين القوانين.

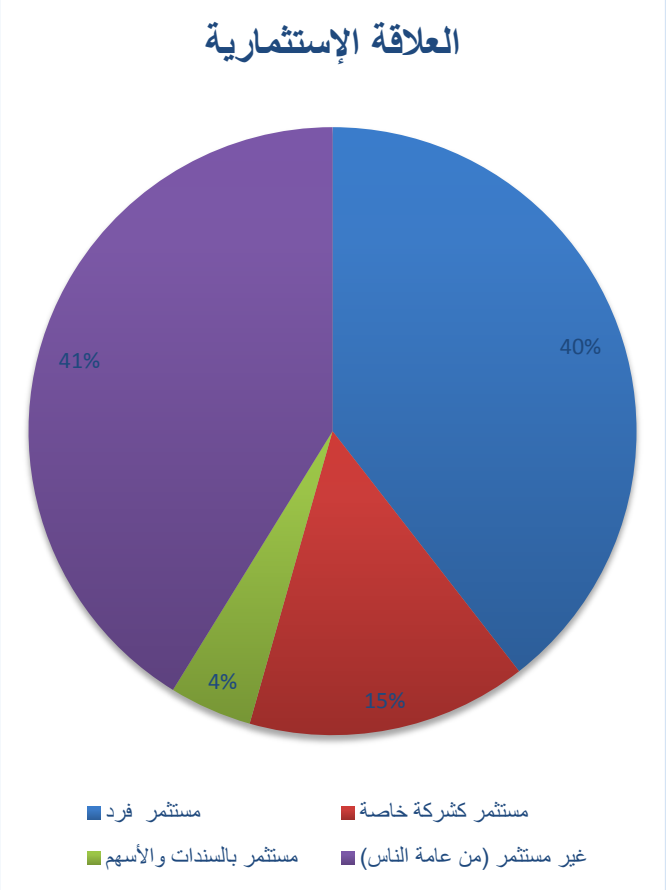

2. القطاع الإستثماري:

تظهر نتيجة الاستبيان بأن القطاعات الحيوية الإستثمارية في سلطنة عمان تمثل أقل من النصف، أي ما نسبته 46% وهذه القطاعات الحيوية هي: (قطاع الأوراق المالية والأسهم والسندات، وقطاع التجزئة، وقطاع الخدمات، وقطاع التصدير والإستيراد، وقطاع النفط والغاز) في حين تمثل القطاعات الأخرى ما نسبته 54%، وهذا ما يحقق صدق نتيجة العلاقة الإستثمارية بأنها تركز على المستثمر الفرد الذي يختار الإستثمار في القطاعات السريعة والمربحة، كالبيع والشراء بالصفة الشخصية، وبعيداً عن المعاملات التجارية الروتينية.

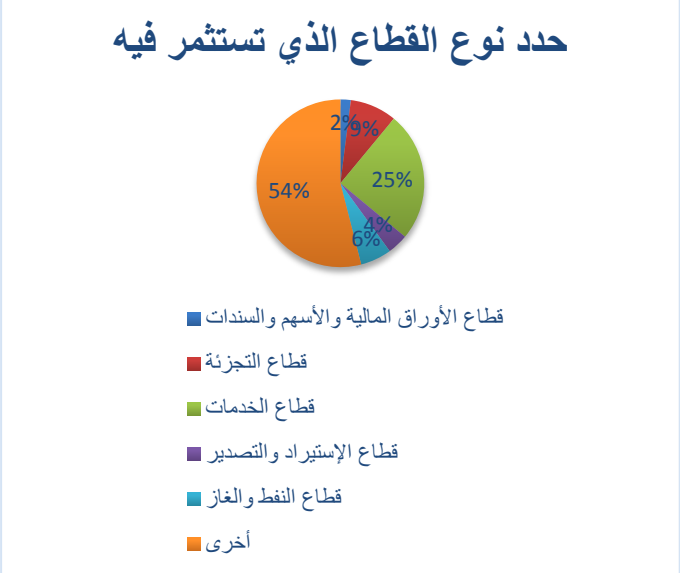

3. الخبرة في مجال الإستثمار:

من خلال طرح سؤال لمتلقي الاستبيان يتمحور حول سنوات الخبرة في هذا المجال، أثبتت النتيجة بأن أعلى نسبة هي للخبرة التي تقل عن خمسة سنوات حيث حققت 60%، تليها نسبة 21% للخبرة التي تتراوح بين خمسة سنوات وعشرة سنوات، في حين الخبرة التي تزيد عن عشرة سنوات تشغل 19%.

لذا يتضح بأن الإستثمار الذي يتراوح ما بين سنة وخمسة سنوات هو الذي يطغى على مجريات قطاع الإستثمار في سلطنة عمان.

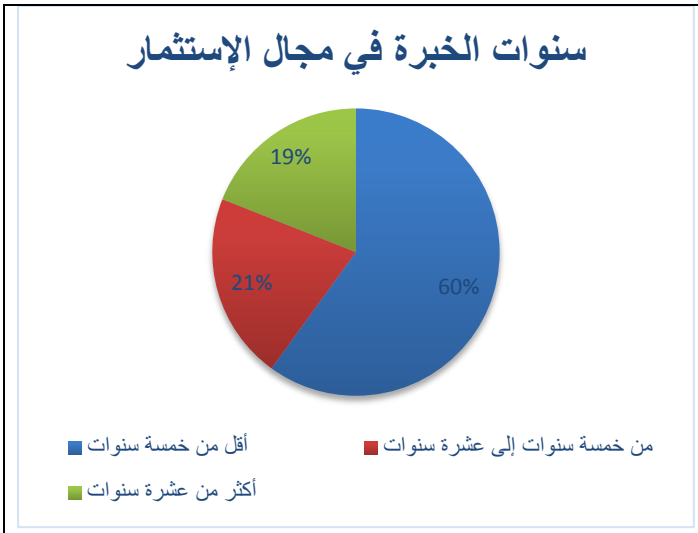

4. المدة الزمنية المناسبة للمستثمر:

في شأن المدد الزمنية المناسبة للمستثمر، يحقق الإستثمار المتوسط الأجل الذي يتراوح بين سنة وعشرة سنوات النسبة الأعلى بواقع 48%، تليها المدة القصيرة الأجل الاتي تتمثل بسنة فما دون بنسبة 34%، ثم إستثمار طويل الأجل الذي يبدأ من عشرة سنوات فأعلى بنسبة 18%.

إذن كما أسلفنا سابقاً بأن الإستثمار الذي يتراوح بين سنة وعشرة سنوات هي المدة المناسبة للمستثمرين، حيث حققت هذه المدة في مؤشر سنوات الخبرة ما نسبته 81%.

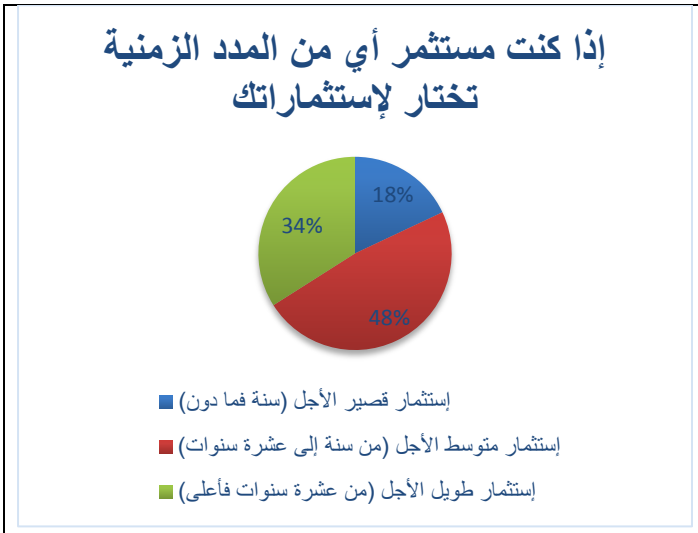

5. تصنيف الإستثمار الذي يفضلونه المستثمرين.

من خلال طرح سؤال لمتلقي الاستبيان يتمحور حول تصنيف الإستثمار الذي يفضله المستثمرون، تظهر النتائج بأن الإستثمار المتوازن بين النشط والسلبي يحظى بالنسبة الأعلى بواقع 68%، في حين الإستثمار النشط الذي يفوق أداءه، والإستثمار السلبي الذي يتبع مؤشر السوق، يحققان 17% – 15% على التوالي.

لذا يتضح بأن التوازن في الإستثمار هو الصنف الذي يفضل من قبل المستثمرين في سلطنة عمان.

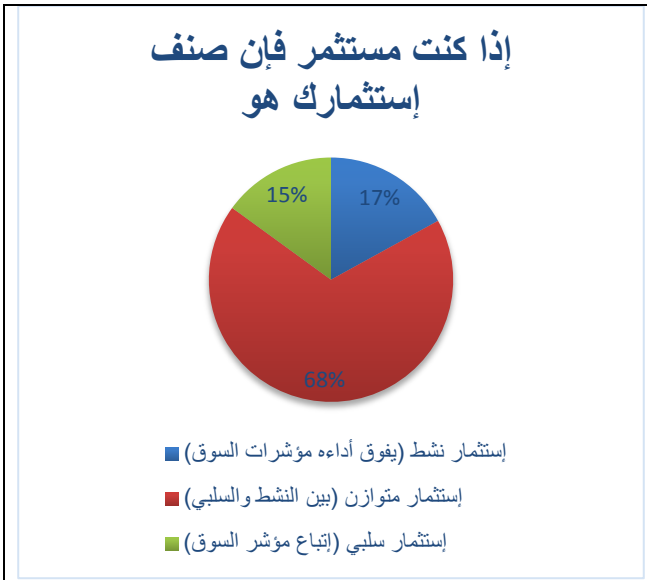

ثانياً: المؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان.

تم التركيز في هذا القسم على دراسة المؤشرات الرئيسية لقطاع الإستثمار، على إعتبار أن هذا البحث ما هو سوى مقدمة لعدة بحوث في قطاع الإستثمار في سلطنة عمان، لذا تناول الباحث التوجه العام للإستثمار وتوجه الحكومة ومدى تسهيلها ودعمها لهذا القطاع الحيوي، كما تناول البنية التحتية المهيأة للإستثمار، وعنصر الأمان والإستقرار خاصة على المدى البعيد، وأخيراً أختتم الباحث هذا القسم بمدى تهيأت المجتمع وإستعداده على الإنخراط في قطاع الإستثمار، حيث حققت الدراسة النتائج الموضحة بالجدول رقم (1)، والتي سوف نتطرق لإلقاء الضوء على مضمونها فيما يلي:

الجدول رقم (1)

م	المؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان	موافق	محايد	غير موافق
1	سلطنة عمان من الدول التي تشجع الإستثمار	53	17	30
2	الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص اللآزمة لمزاولة الأنشطة الإستثمارية ميسرة وسهلة	29	37	34
3	البنية التحتية في سلطنة عمان مهيأة للإستثمار	62	14	24
4	البيئة الإستثمارية في سلطنة عمان تعتبر بيئة جاذبة للمستثمرين	69	12	19
5	تتميز سلطنة عمان بمقومات إستثمارية واعدة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)	84	15	1
6	المستوى الإعلامي (المقروء والمسموع والمريء) له دور قوي في	44	37	19

	نجاح المشروع الإستثماري في سلطنة عمان			
7	يحظى المستثمر العماني والأجنبي بتسهيلات من كافة قطاعات الدولة ذات الصلة	24	46	30
8	هناك مهددات لقطاع الإستثمار في سلطنة عمان تتمثل في العادات والتقاليد وفي الجوانب الدينية	20	32	48
9	يتسم السوق العماني بخلوه من عوامل المخاطرة التجارية (كحساسية السوق وتقلبات الأسعار)	29	48	23
10	المؤشرات السياسية والإقتصادية والثقافية في سلطنة عمان تعتبر ذات دلالة واضحة لنجاح قطاع الإستثمار في السلطنة	75	18	7
11	الإستثمار في سلطنة عمان غير آمن خاصة على الأجل البعيد	8	23	69
12	العمانيون من الشعوب التي تفضل الإستثمار الفردي أكثر من الإستثمار الجماعي العائلي أو الجماعي العامي	54	31	15
13	الضرائب والرسوم في سلطنة عمان تعيق نمو الإستثمارات وتدفقها	34	38	28
14	تزخر سلطنة عمان بأرث تاريخي جاذب لقطاع الإستثمار	80	15	5
15	المجتمع العماني مهيئ لإستقبال والإنخراط في قطاع الإستثمار	77	20	3

كما هو واضح أعلاه فإن هذا القسم تضمن خمسة عشر مؤشر وكذلك تضمن ثلاثة بدائل للإجابة وهي (موافق، محايد، غير موافق)، وفي هذا الشأن سوف نحاول تحليل هذه النتائج وربطها بنتائج القسم الأول وكذلك بالوضع الإستثماري الذي وصلت إليه سلطنة عمان حتى هذا الوقت.

ففي المؤشر الأول الذي يتمحور حول مدى تشجيع سلطنة عمان لقطاع الإستثمار، أكثر من النصف ممن شملتهم هذه الدراسة يوافقون على أن السلطنة تشجع هذا القطاع الحيوي، إلا أن هناك ما يقلل من شأن هذا التشجيع إذا ما أخذنا بعين الإعتبار بأن أكثر من 70% بين محايد وغير موافق، ممن تلقوا هذا الاستبيان على أن الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص اللآزمة لمزاولة الأنشطة الإستثمارية ميسرة وسهلة، في حين أن نتائج مؤشر البنية التحتية المهيأة للمستثمرين ومؤشر البيئة الإستثمارية الجاذبة للمستثمرين في سلطنة عمان يوضحان بأن أكثر من 60% ممن تلقوا هذا الإستبيان موافقين عليهما، وفي الإجابة على السؤال الذي تمحور حول أن سلطنة عمان تتميز بمقومات إستثمارية واعدة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) فإن أكثر من 80% ممن تلقوا الاستبيان يتوافقون مع هذا المؤشر.

في مجال المستوى الإعلامي ودوره في نجاح المشروع الإستثماري في سلطنة عمان، فهناك ما نسبته 44% موافقين دور المجال الإعلامي في نجاح المشروع، في حين أكثر من النصف بين محايد وغير موافق على الدور الإعلامي، في

ذات الوقت 75% ممن تلقوا الاستبيان يتوافقون مع أن المؤشرات السياسية والإقتصادية والثقافية في سلطنة عمان تعتبر ذات دلالة واضحة لنجاح قطاع الإستثمار في السلطنة.

هناك مؤشر عام يخوف الكثير من المستثمرين وهذا المؤشر يتمحور حول أن هناك مهددات لقطاع الإستثمار في سلطنة عمان تتمثل في العادات والتقاليد وفي الجوانب الدينية، حيث أن نتيجة الاستبيان أتت مطمئنة، بأنه ما نسبته 48% ممن تلقوا هذا الاستبيان غير موافقين، و 32% محايدين، فيما أن 20% متوافقين مع هذا التوجه، وهذه النسبة لا تشكل خطر.

أما فيما يخص الميزات والتسهيلات التي يحظى بها المواطن والأجنبي في مجال الإستثمار فقد أتت النتائج سلبية ويعتريها نوع من الضبابية، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع ممن تلقوا الاستبيان تراوحت إجاباتهم بين محايد وغير موافق على أن هناك تسهيلات من كافة قطاعات الدولة كلاً في مجال إختصاصه، كما أن هناك أكثر من 70% على أن السوق العماني يتسم بخلوه من عوامل المخاطرة التجارية (كحساسية السوق وتقلبات الأسعار).

تناول الاستبيان مؤشر مهم جداً وهو الإستثمار في سلطنة عمان غير آمن خاصة على الأجل البعيد، حيث أتت النتائج بأن أكثر من 90% ممن تلقوا الاستبيان بين محايدين وغير موافقين، وهذا ما يدعوا إلى البهجة والسرور، لأن الإستثمار الحقيقي الذي يتدفق في الحسابات القومية هو الاستثمار البعيد الأجل.

وفيما يخص المفاضلة بين الإستثمار الفردي وغيره، فقد تطرق الاستبيان إلى ذلك في القسم الأول والثاني حيث تطابقة النتيجتان، فكانت الإجابة على السؤال الذي يقول بأن (العمانيون من الشعوب التي تفضل الإستثمار الفردي أكثر من الإستثمار الجماعي العائلي أو الجماعي العامي) 54% متوافقين مع هذا التوجه، في حين أن القسم الأول تطرق لهذه الجزئية عندما تساءل عن العلاقة الإستثمارية، فكان 40% يفضلوا علاقة إستثمارية فردية

هناك تباين وتقارب في الإجابات على السؤال الخاص بقطاع الضرائب والرسوم، حيث أن 34% ممن تلقوا الاستبيان يوافقون على أن الضرائب والرسوم في سلطنة عمان تعيق نمو الإستثمارات وتدفقهما، في حين 28% لا يتوافقون مع ذلك، أما النسبة المتبقية وهي 38% فهم المحايدون والذين يرجح بأنهم غير مستثمرين.

وفيما يخص المؤشر الذي يتناول الأرث التاريخي، فقد توافقوا مع ذلك 80% ممن تلقوا الاستبيان، على أن سلطنة عمان تزخر بأرث تاريخي جاذب لقطاع الإستثمار، أما فيما يخص المجتمع العماني ومدى تهيئته للإنخراط في قطاع الإستثمار، فقد توافق 77% ممن تلقوا الاستبيان مع هذا المؤشر.

أخيراً يتضح بأن قطاع الإستثمار في سلطنة عمان من القطاعات الواعدة، سواءً على الأجل القصير أو المتوسط أو البعيد، شريطة أن يتم التخطيط له بإسلوب علمي ممنهج ومنظم.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج.

من خلال مؤشرات التوجه العام للمستثمرين والمؤشرات الأولية الخاصة بقطاع الإستثمار في سلطنة عمان، يمكننا تسليط الضوء على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، في النقاط التالية:

1. توضح النتائج بأن المجتمع العماني على قدر كبير من الوعي والإلمام الكامل بقطاع الإستثمار، مما يدل على أن سلطنة عمان بيئة خصبة للإستثمار، سواءً على مستوى المجتمع أو الموقع الجغرافي للبلد.
2. من خلال المؤشرات الأولية يتضح بأن المستثمرين في سلطنة عمان، خاصة المواطنين يركزون على الإستثمارات قصيرة ومتوسطة المدى.
3. إن الإستثمار المتوازن بين الإستثمار النشط والإستثمار السلبي يحظى بقابلية أكثر في سلطنة عمان.
4. سلطنة عمان من الدول التي تشجع الإستثمار، كما أن البنية التحتية في سلطنة عمان مهيأة للإستثمار، وتمتلك مقومات إستثمارية واسعة،إلا أنه من خلال نتائج العينة التي شملتها الدراسة يتضح بأنه مازالت الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص اللآزمة لمزاولة الأنشطة الإستثمارية.
5. إن الإستثمار في سلطنة عمان يتضح من خلال نتائج الدراسة بأنه آمن خاصة على المدى البعيد.
6. يتضح من خلال الدراسة بأن العمانيون من الشعوب التي تفضل الإستثمار الفردي أكثر من الإستثمار الجماعي العائلي أو الجماعي العامي.
7. تأتي نتائج الدراسة متوافقة مع ما هو معروف لدى العمانيين بشكل خاص ولدى الجميع بشكل عام، بأنسلطنة عمان تزخر بأرث تاريخي جاذب لقطاع الإستثمار.

ثانياً: التوصيات.

بعد تعمق الباحث في تفاصيل الموضوع الذي بصدد دراسته، وبعدما تم إستعراض النتائج المهمة للبحث، وما أسفرت عليه نتائج الاستبيان، فإن الباحث يضع أمام الجهات المعنية والباحثين – بصورة مقتضبة – التوصيات التالية:

1. تذليل الصعاب أمام المستثمرين خاصة الوطنيين، سواءً على مستوى الضرائب والرسوم أو التعقيدات الإدارية من تراخيص وما صاحب إجراءات الموافقات المبدئية والنهائية، مما يرغب المستثمر بالتوجه إلى سلطنة عمان، كقبلة آمنة وسياحية وذات موقع جغرافي مميز.
2. إحكام الرقابة على المستثمرين سواءً كانوا مواطنين أم أجانب مما يضمن سلامة إستثماراتهم ونجاحها ومن ثم مساهمتهم في الاقتصاد المحلي الإجمالي مما يعزز من مكانة القطاع في الدخل القومي الإجمالي.
3. مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة، بما يضمن إنسجامها مع السياسة العامة للقطاع.
4. تشجيع الإستثمارات الجماعي(أي المجمعة) وطويل المدى، لما لذلك من فوائد عظيمة وإنعكاسات إيجابية لقطاعات أخرى، مثل قطاع التوظيف وقطاع الخدمات المساندة وقطاع العقارات...الخ.

المراجع:

1. الزبون، عطا، إدارة الإستثمار، الأردن، عمان، 2015. مرجع سابق.
2. عطا الله، ماجد، إدارة الإستثمار، دار أسامة. مرجع سابق.
3. الشمري، ناظم/ البياتي، طاهر/ صيام، أحمد. أساسيات الإستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 1999.
4. جريدة الرؤية، 15 يونيو 2020م، مسقط، سلطنة عمان.
5. إثراء، إستثمر بسهولة في عمان، وزارة التجارة والصناعة وترويج الإستثمار، الموقع الإلكتروني.
6. مدائن، المؤسسة العامة للمناطق الصناعية، الرسيل، سلطنة عمان، الموقع الإلكتروني.

الهوامش:

[1]. الزبون، عطا، إدارة الإستثمار، الأردن، عمان، 2015. مرجع سابق.

[2]. عطا الله، ماجد، إدارة الإستثمار، دار أسامة. مرجع سابق.

[3]. عطاالله، ماجد، إدارة الإستثمار، دار أسامة. مرجع سابق.

[4]. الزبون، عطا، إدارة الإستثمار، الأردن، عمان، 2015.

[5]. الشمري، ناظم/ البياتي، طاهر/ صيام، أحمد. أساسيات الإستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 1999.

[6]. عطاالله، ماجد، إدارة الإستثمار، دار أسامة.

[7]. الزبون، عطا، إدارة الإستثمار، الأردن، عمان، 2015. مرجع سابق.

[8]الزبون، عطا، إدارة الإستثمار، الأردن، عمان، 2015. مرجع سابق.

[9]. إثراء، إستثمر بسهولة في عمان، وزارة التجارة والصناعة وترويج الإستثمار، الموقع الإلكتروني.

[10]. مدائن، المؤسسة العامة للمناطق الصناعية، الرسيل، سلطنة عمان، الموقع الإلكتروني.